

# نحو نظام نقدي دولي جديد

مقدمة :

د . اسكندر النجار \*

ان الحاجة والدعوة الى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ينظم ويطور العلاقات الاقتصادية بين الدول على اساس من المساواة والتعاون ، لاجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى ، ومستويات معيشة ارفع لجميع فئات المجتمع العالمي — النامية منها بالذات — انها تنبعث من حقيقتين متداخلتين : الاولى ، ان الاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية الراهنة للدول التي يحتويها النظام القائم ، اوضحت غير ما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً ، حين وضعت قواعد هذا النظام بمؤسساته المختلفة ، اذ حصل على الصعيد السياسي تغير في طبيعة معادلة القوى بين الدول المتقدمة من جهة وبينها وبين الدول النامية من جهة اخرى . فمركز الولايات المتحدة ، وان كان لا يزال قويا بين مجموعة الدول المتقدمة ، الا انه الان غير ما كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية ، خلال فترتي الاربعينات والخمسينات ، ومن ناحية اخرى تغيرت طبيعة العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية . فبعد ان كان معظم اعضاء المجموعة الاخيرة ، مستعمر او تابع للدول المتقدمة — المستعمرة — وممثل من خلالها ، لدى وضع اساس النظام القائم ، اصبح لها شخصيتها السياسية المستقلة ، اثر انحسار السيطرة الاجنبية السياسية عنها خلال الحقتين الماضيتين ، الا ان هذا الانجاز ، على الصعيد السياسي الذي حقق قدرا من المساواة والسيادة الوطنية لهذه الدول ، لم يواكبه او يوازه انجاز مماثل على الصعيد الاقتصادي ، فالهوة والاختلال بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية اخذ في التوسع والازدياد بدلا من التقلص والتوازن . ففي حين يمثل سكان الدول النامية ٧٠ بالمئة من سكان العالم فانهم لا يستحوذون الا على ٣٠ بالمئة من اجمالي الدخل العالمي ، وعلى ١٤ بالمئة من السيولة الدولية ، كما ان نصيبها من التجارة الدولية اخذ في التقلص بدلا من التزايد . (١)

\* استاذ الاقتصاد بكلية التجارة في جامعة الكويت .

تقدم هذا البحث في ندوة « النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي » التي انعقدت في الكويت في ٢٧-٢٩ مارس ١٩٧٦ .

وقد يرجع البعض هذه المظاهر ، الى التخلف المتوارثة اسبابه في مختلف الهياكل الاساسية للدول النامية . ولا جدال في ان بعض اللوم ، بل جزء كبير منه يقع على التخلف (١٤) الا ان للاسباب الخارجية دور لا يستهان به ، ادى الى تفاقم الامور ، وانقلابها في غير صالح الدول النامية ، وهذه تتمثل في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة . فالدول النامية تتأثر بصورة او بأخرى بطبيعة النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة ، من رواج وتضخم او كساد ، لما لطبيعة هذا النشاط من تأثير على قيمة صادرات وواردات الدول النامية . ولا يخفى ان التقلب في صافي حصيله عائد التجارة الخارجية له تأثيره الضار على المدفوعات وعلى مشاريع التنمية في تلك الدول . والصورة الراهنة لمحصلة العلاقات التجارية بين المجموعتين ليست في مصلحة الدول النامية ، سواء كان ذلك متمثلا في شروط التبادل أو في تفاقم عجز الميزان التجاري الذي ارتفع من حوالي ١٠٧ بليون دولار سنة ١٩٧٣ الى ٣٣٤ بليون دولار سنة ١٩٧٥ (٢)

ولا اريد ان احمل رصيد اللوم هنا للدول المتقدمة ، لعدم اتاحتها الفرص للدول النامية ، اذ ان لذلك اسبابه المتوارثة في جهاز السوق وفي المؤسسات الهيكلية للنظام الاقتصادي ، الامر الذي يقودنا الى الحقيقة الثانية الداعية الى التغير . وهي ان النظام الاقتصادي الذي وضع في برتون وودز ، كما تجسد من خلال مؤسساته المختلفة لم يمثل مصالح الدول النامية ، ومن ثم لم يخدم اهدافها ، اذ لم يكن لها كيان سياسي مستقل آنذاك ، ولذا كانت الكفة الراجحة في هذا النظام للدول المتقدمة ، وعلى الاخص الولايات المتحدة الامريكية . ومن ناحية اخرى فان هذا النظام لم يتطور بحيث يستوعب الحقائق الجديدة ، السياسية منها او الاقتصادية ، خصوصا تلك التي حصلت بين الولايات المتحدة من جهة ومجموعة الدول الصناعية الاخرى من جهة ثانية (٣) الامر الذي ترتب عليه انهيار اهم اركانه ، المتمثل في نظام النقد الدولي ، في اغسطس سنة ١٩٧١ .

وسنحاول في هذا البحث ، في سبيل تحديد معالم نظام نقدي دولي جديد ، تقييم النظام النقدي السابق مبينين انجازاته واسباب انهياره ومدى استيعابه لمتطلبات الدول النامية ، ثم محاولات الإصلاح المبذولة ومدى تحقيقها لتطلعات النظام المقترح .

### نظام برتون وودز :

اود ان اوضح قبل مناقشة اهداف ووسائل هذا النظام ، ومن ثم

انجازاته واسباب انهياره ، انه قد اجتاز مرحلتين متميزتين ، امتدت اولاهما الى ان تحول النظام الى معيار الدولار في اغسطس سنة ١٩٧١ اثر اعلان الولايات المتحدة توقفها عن تحويل الدولار الى ذهب ، وانتهت ثانيتهما بتحول الدول عن نظام سعر الصرف المستقر (Adjustable-Peg System) الى سعر الصرف العائم (Flexible-Exchange Regime) في ١٩ مارس ١٩٧٣ . (٤)

### الاهداف والوسائل :

١ — ان النظام النقدي كما وضع في برتون وودز سنة ١٩٤٤ كان يهدف كما نصت وتضمنت مواد اتفاقيته الى « الزيادة والنمو المتوازن في حجم التجارة العالمية لما لذلك من اثار توسعية على تنمية الموارد الاقتصادية ، ومستويات التوظيف والدخل لجميع الدول الاعضاء » . (٥)

٢ — وقد حاول المؤتمرون لتحقيق هذا الهدف ، تجنب عيوب الانظمة النقدية الدولية التاريخية السابقة كجمود اسعار الصرف وعدم استقـلال السياسة النقدية في نظام الذهب ، او تعارض السياسات الوطنية والتنافس على تخفيض اسعار الصرف في نظام سعر الصرف المرن (Managed Flexible Exchange System) او عدم استقرار اسعار

الصرف في نظام سعر الصرف الحر (Freely Flexible Exchange System) او اساليب الكبح الذي يتميز به نظام الرقابة على الصرف — الا في بعض الحالات — . ولذا اعتمد نظام سعر الصرف المستقر (Adjustable-Peg System) ويلزم

هذا النظام كل من الدول الاعضاء بالاعلان عن سعر تعادل عملتها بالنسبة لمعيار الذهب — وقد انضم اليه وطفى عليه الدولار فيما بعد — وتلتزم الدولة بالمحافظة على السعر المعلن هذا ضمن هامش حدوده + ١ بالمائة ، وذلك باتباع احد اسلوبين : اولهما بيع وشراء الذهب حسب السعر المعلن ، وقد انفردت الولايات المتحدة باتباع هذا الاسلوب حتى ١٥ اغسطس سنة ١٩٧١ . اما باقي الدول فاتبعت اسلوب نظام الصرف المرن المتمثل في بيع او شراء العملة المحلية للمحافظة على سعر الصرف المعلن .

٣ — والدول في هذا النظام — على نقض نظام سعر الصرف المرن — ليست ملزمة فقط بازالة التقلبات اليومية في سعر الصرف — من حيث المبدأ — بل ايضا بالمحافظة على ثباته اطول مدة ممكنة ، على الا يتعارض

في ذلك وتحقيق اهداف النظام الاخرى ، كحرية التجارة والمدفوعات في الحساب الجاري ، والاستقرار الاقتصادي الداخلي للدولة على مستوى التوظيف الكامل ضمن استقرار نسبي في الاسعار . فاذا تعذر تحقيق اي من هذه الاهداف بسبب ضغوط ميزان المدفوعات — لوجود اختلال اساسي — فان تعديل سعر التعادل يصبح امرا مشروعا لازالة عبء هذه الضغوط ، الا ان تغيير سعر التعادل — على النقيض من النظم الاخرى — لا يعتبر امتيازاً للدولة ، تمارسه متى شاعت ، اذ لا بد من الحصول على موافقة مسبقة من صندوق النقد الدولي ، اذا تجاوزت نسبة التعديل ١٠ بالمئة من السعر المعين ، نظرا لما لاستقرار اسعار الصرف من اهمية ، من حيث المبدأ ومن حيث الآثار الاقتصادية لدى الدول الاعضاء .

٤ — اما اذا كان الاختلال في ميزان المدفوعات لاسباب طارئة ، مؤقتة فانه لا يسمح للدولة بتغيير سعر التعادل كوسيلة لتعديل الاختلال ، اذ ينبغي عليها اتباع السياسات الداخلية للتعديل . وتفاديا لاحتمال لجوء الدول الى فرض القيود على عمليات الحساب الجاري ، او غيرها من السياسات التي تتعارض واهداف النظام ، نظرا لافئثارها الى الارصدة اللازمة لمواجهة العجز في المدفوعات ، فقد اوجد النظام مصدرا للسيولة من خلال حصص الاعضاء في الصندوق ، وذلك لتوفير تروض قصيرة الاجل لمجابهة مثل هذا العجز .

### انجازات النظام:

لقد حقق النظام العديد من الانجازات المتفاوتة الاهمية ، كتحقيق هدف تحويل العملات الرئيسية (Currency Convertibility) في اواخر الخمسينات ، بالاضافة الى تحرير عمليات الحساب الجاري من القيود الكمية ، الا ان من اكثر الانجازات اهمية خلق حقوق السحب الخاصة كمصدر جديد مساعد في السيولة الدولية ، واهمية هذا الاصل الجديد لا تكمن في توفيره للسيولة فقط بل ايضا في امكانية تحويله الى اصل احتياطي رئيسي يحل محل الذهب والعملات الاحتياطية الاخرى ويصبح معيارا لنظام جديد . (٦) ويبقى بالطبع الهدف الاساسي الذي وضع من اجله النظام ، وهو تنمية التجارة الدولية ، بصورة متوازنة ، وتشير الارقام الى ان التجارة العالمية قد ازدادت بمعدلات متسارعة ، اذ ارتفعت قيمة صادرات العالم — باستثناء دول المعسكر الاشتراكي — من ٥٣٨ بليون دولار سنة ١٩٤٨ الى ٣١٣٢ بليون دولار سنة ١٩٧١ (٧) . الا ان هذا النمو وان

حقق هدف الزيادة في حجم التجارة العالمية ، الا انه اخفق في تحقيق هدف التوازن ، اذ كان معدل نمو صادرات الدول المتقدمة وبالتالي نصيبها من التجارة الدولية اكبر منه بالنسبة للدول النامية . اذ ارتفع نصيبها من ٣٦٦ بليون دولار سنة ١٩٤٨ الى ٢٥٠٨ بليون دولار سنة ١٩٧١ مستحوذة بذلك على ٨٠ بالمئة من التجارة الدولية . في حين ارتفع نصيب الدول النامية ، خلال الفترة ذاتها من ١٧٢ بليون دولار الى ٦٢٣ بليون دولار ، محققة بذلك انخفاضا في نصيبها من ٣٣ ٪ الى ٢٠ ٪ ، الامر الذي يثير التساؤل حول مدى فاعلية وموضوعية المؤسسات القائمة لتحقيق اهداف النظام (٨) . (٩)

### اسباب انهيار النظام :

ان من الصعوبة بمكان القاء عبء اللوم بكامله على النظام او واضعيه لانهيائه واغفال دور الذين وضع النظام لاجلهم . ان تطور النظام باتجاه نظام الصرف بالذهب ، واعتماده الدولار مصدرا رئيسيا للسيولة ، امرا يحاسب عليه النظام ، الا ان جمود اسعار الصرف وتعارض السياسات الوطنية امران يقع عبئهما في المقام الاول على الدول الاعضاء ، وسنحاول فيما يلي عرض ومناقشة اسباب انهيار النظام لا لهدف توزيع اللوم ، بل في المقام الاول ، لتفادي مثل هذه الاسباب او العيوب لدى وضع اي نظام جديد .

١ — الدولار والسيولة الدولية : ان تحول نظام برتون وودز الى نظام الصرف بالذهب نتيجة اقراره الدولار كمعيار دولي اضافي ، واصل احتياطي رئيسي ، وعملة دولية تدخلية قد جعل من استثمار فعالية النظام ، رهن بالثقة في الدولار الامريكي التي تعتمد على استمرار قوة الاقتصاد الامريكي ، واستعداد الولايات المتحدة الدائم لبيع وشراء الذهب لدى السعر المعلن ، الذي يعتمد بدوره على ميزان المدفوعات الامريكي واحتياطي الذهب الامريكي . فالنظام كما تطور قد حمل بين جوانحه احد اسباب انهياره .

ان موارد الصندوق ، المتمثلة في اجمالي حصص الاعضاء ، لم تتجاوز مبلغ ٨٨ بليون دولار لدى تأسيسه ، وقد بلغت حصتي الولايات المتحدة وبريطانيا ، انذاك ٢٧٥ بليون دولار و ١٣ بليون دولار على التوالي . وقد كان معدل نمو موارد الصندوق ونمو عرض الذهب بطيئا اذ بلغ حوالي ٢٧ بالمئة سنويا في حين بلغ متوسط معدل

نمو التجارة الدولية ٧٥ ٪ سنويا ، الامر الذي ادى الى اعتماد متزايد على الدولار لتمويل العجز في السيولة الدولية (٩) . الا انه على الرغم من ان وفرة الدولار كانت ذا فائدة للتجارة والمعاملات الدولية ، الا انها كانت مصدر خطر يهدد النظام ، لاعتمادها على عجز ميزان المدفوعات الامريكي . وقد اخذ يتضح في اوائل الستينات ان النظام لا يستطيع ان يتحمل وطأة مثل هذا الاسلوب في خلق الاحتياطي ، وذلك للتناقض القائم في هذا الاسلوب . اذ ان توفر السيولة الدولية تعتمد في المقام الاول على عجز ميزان المدفوعات الامريكي ، الا ان العجز يفقد الثقة في عملة الاحتياطي ( المعيار ) وبالتالي يؤثر على فاعلية النظام .

وقد ظهرت اولى بوادر تضعف الثقة بالدولار سنة ١٩٥٨ ، ممثلة في الاقبال المتزايد على شراء الذهب ، وذلك لاستمرار اختلال ميزان المدفوعات ، الذي ابتدا واستمر منذ سنة ١٩٥٠ — باستثناء سنة ١٩٥٧ — . وقد تفاقم مرة اخرى سنة ١٩٦٨ عندما بلغ رصيد الولايات المتحدة الذهبي حده الأدنى البالغ ١٢ بليون دولار ، الامر الذي ترتب عليه ازمة ذهب في النظام (١٠) . وقد تزايد الضغط على الولايات المتحدة لتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها (١١) . وقد ترتب على توقع تخفيض سعر صرف الدولار وانخفاض سعر الفائدة نزوح رأس المال بكميات هائلة من الولايات المتحدة الى الدول الأوروبية . وقد تفاقم الوضع في اوائل سنة ١٩٧١ حيث بلغ العجز في نهاية الثمانية اشهر الاولى ٢٣ بليون دولار ، وتقلص الاحتياطي الذهبي بحيث بلغ ١٠٢ بليون دولار ، الامر الذي ادى بالولايات المتحدة الى اتخاذ قرارها بالتوقف عن تحويل الدولار الى ذهب في ١٥ اغسطس سنة ١٩٧١ ، منهي بذلك نظام الصرف بالذهب ، وواضحة العالم على نظام الدولار . (١٢)

٢ — جهاز التعديل : ان جهاز تعديل ميزان المدفوعات لم يؤد المهمة المرجوة منه بصورة مرضية ، فقد استمر — ولفترة طويلة — فائض ميزان مدفوعات بعض الدول بالتصاعد بينما تضخم عجز البعض الآخر . وقد صاحب تغيير اسعار الصرف الناجم عن الاختلال ، اضطراب في الاسواق النقدية ، واشتداد حركة المضاربة ، بالإضافة الى تحقيق خسارة او كسب للسلطات النقدية .

ان الدولة التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها تستطيع ان تتبع احد اسلوبين ، اما تعديل المدفوعات أو الاستمرار في تمويل العجز .

الا ان لكل منها تكلفة . وتتمثل تكلفة الاسلوب الاول في اضطراب الاسواق المحلية ، وفي توزيع الدخل وفي قيم الاصول المختلفة ، بينما تتمثل تكلفة ثانيهما في حيازة الاحتياطات اللازمة او اقتراضها على سبيل المثال . وقد ادت عدم كفاية جهاز التعديل في غالبية الدول الى اعتبار تكلفة التمويل اكبر من تكلفة التعديل . ومن ناحية اخرى يبدو ان هناك اجماع ، على ان عملية التعديل تعني تغيير اسعار الصرف . وهذا الامر لم يكن صحيحا دائما ، فان تغيير سعر الصرف ليس الاسلوب الوحيد ، ولا يلجأ اليه الا اذا كان الاختلال اساسي . وقد كان جهاز تعديل نظام الذهب يمثل المفهوم الاصلي لعملية التعديل في نظام برتون وودز . فاتبعت الدول سياسات انكماشية او توسعية ان حدث عجزا او فائض في موازين مدفوعاتها الا انه يترتب على ذلك عدم تناسق في توزيع عبء التعديل ، الامر الذي يزيد من مشاكل دولة العجز .

ان عدم التناسق في توزيع عبء التعديل يمكن تحمله ، اذا لم يكن الاختلال كبيرا ، وكان لفترات وجيزة . الا ان حجم الاختلال اخذ بالازدياد وطال امده حيث ازدادت حدة التضخم . وهكذا اصبح تغيير اسعار الصرف الاسلوب العام لعملية التعديل .

ومن ناحية اخرى لم يكن السلوك الذي انتهجته السياسات الوطنية في مختلف الدول عاملا مساعدا لجهاز التعديل . ويتمثل ذلك في التسامح المتزايد ازاء معدلات التضخم المتصاعدة . وتعتبر هذه الحقيقة بمثابة العامل الحاسم في تغيير مفهوم جهاز التعديل في عملية تتم من خلال اتباع سياسات توسعية او انكماشية في ظل سعر صرف ثابت اي عملية تتم من خلال تغيير اسعار الصرف . اذ لا يمكن لجهاز التعديل الكلاسيكي ان يؤدي دوره حيث مستوى الاسعار يتأرجح ارتفاعا بين صفر الى ما يقارب ١٠ ٪ .

وقد كان للاتجاهات الجديدة للسياسات المحلية اثار بعيدة على جهاز التعديل . فقد اصبحت السياسات الاقتصادية اكثر تطلبا . فامتد نشاط الحكومة بحيث شمل قطاعات اكثر ، مخلفا بذلك حيزا ضيقا نسبيا من السوق الحر لعملية التعديل الدولية ، الامر الذي حد من فاعليتها . (١٣)

٣ — تغيير اسعار التعادل : ان نظام برتون وودز لم يحتط كما ينبغي للتضخم . وقد اقتصر تغيير اسعار التعادل على حدوث الاختلال

الاساسي فقط . اذ كان على الدول — كما قدمنا — ان تلجأ الى السياسات النقدية والمالية لاعادة التوازن لمدفوعات قبل اللجوء الى تغيير سعر التعادل . لكن مثل هذا الاسلوب ينسجم مع عالم يكون فيه استقرار مستوى الاسعار هو القاعدة ، بينما يكون الاستثناء هو التضخم . وفي مثل ذلك العالم ، يتوقع عادة ان تحاول الدولة — ان حصل اتجاه تضخمي — ان تقوم بمجهود خاص للعودة بمستوى الاسعار الى الاستقرار . وهذا مغاير لما يحدث في عالم اليوم . فالتوقع ان كان هناك اتجاه تضخمي ان تسمح الدول للتضخم بالاستمرار ، لكن بمعدلات اقل .

ان مسئولية وقوع نظام برتون وودز في هذا المأزق لا تقع على عاتق مؤسسي النظام ، فمع انهم قصرُوا تغيير اسعار الصرف ( اسعار التعادل ) على حدوث اختلال اساسي ، الا انهم لم يضعوها بعيدا عن متناول السياسة العادية . انما الذي ادى الى ان يصبح النظام اكثر جمودا ، على الرغم من ازدياد الحاجة الى المرونة النسبية فيه ، بسبب التضخم المتصاعد ، هو تزايد حرية حركة رأس المال قصير الاجل . فقد ادى ذلك الى اعتبار تغيير اسعار الصرف حدثا يهدد استقرار الاسواق النقدية العالمية ، وبالتالي نظام النقد الدولي ، ولذا عمل على تأجيله اطول مدة ممكنة (١٤) ، الا ان تغيير سعر الصرف قد يأتي متأخرا ، بحيث تكون الاضرار المترتبة عن العجز قد تراكمت واتسعت هوة الاختلال في الميزان ، الامر الذي يقتضي التخفيض بمعدلات اكبر . يضاف الى ذلك ان التأخير في التخفيض يؤدي الى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات نتيجة اشتداد حركة المضاربة . ومن شأن ذلك تعقيد مشكلة اختيار سعر صرف مناسب . وسواء اعتبرنا هذا التطور ناتجا عن سوء ادارة النظام ، او عيب في النظام نفسه ، فانه ادى الى وقوع العالم في مأزق لا بد من العمل على تفادي الوقوع فيه لدى وضع قواعد اي نظام اخر .

٤ — تعارض مبادئ النظام : وتتمثل هذه المبادئ في استقرار سعر الصرف واستقلال السياسة النقدية وحرية حركة رأس المال قصير الاجل (١٥) ان هذه المبادئ لا يمكن تحقيقها مستقلة عن بعضها البعض . اذ لا يمكن ان يكون سعر الصرف ثابتا والسياسة النقدية مستقلة في حين يترك رأس المال قصير الاجل حرا دون قيود . اذ ان حرية حركة رأس المال من شأنها التأثير على استقلال السياسة النقدية ، وبالمثل لا يمكن اتباع سياسة نقدية مستقلة بالاضافة



الى حرية حركة رأس المال ، وفي نفس الوقت يبقى سعر الصرف ثابتا بدلا من ان يترك لقوى السوق لتحديد سعره ، اذ لا بد من التضحية باستقلال احد هذه المبادئ .

وقد خاضت المانيا الغربية تجربة واجهت فيها هذا الاختيار . فقد ادى تفاوت اسعار الفائدة بينها وبين الولايات المتحدة ، واشتداد حركة المضاربة على الدولار سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، الى تدفق رؤوس الاموال قصيرة الاجل بكميات هددت معها سياستها النقدية لمجابهة التضخم بالفشل . ولانقاذ سياستها هذه كان عليها ان تختار بين استقرار سعر المارك او تغيير حرية حركة رأس المال قصير الاجل . وقد اختارت السبيل الاول فعومت المارك . وذلك لعدم اقتناعها بالاستمرار بحماية سعر صرف الدولار .

ويتضح اساس التعارض ومغزاه بجلاء عندما نتحرى المعنى الذي تنطوي عليه حركة رأس المال وثبات اسعار الصرف . ان ذلك يعني ان العالم — عالم الدول الصناعية على الاقل — قد تحول في الواقع الى ، ما يشبه ، منطقة عملة واحدة . وحيث انه لا يمكن لفروع البنك المركزي في الدولة الواحدة ان تتبع سياسات نقدية مستقلة ، فبالمثل لا يمكن ان يكون هناك سياسات نقدية مختلفة ، من شأنها تبين اسعار الفائدة بين الولايات المتحدة وبريطانيا ومانيا الغربية على سبيل المثال .

من الواضح اذن اننا نقف ازاء عيب جسم في النظام النقدي نفسه — اذا رغبتنا في الاصرار على استقلالهم . فالجاء الذي يربغ في التوفيق بينها ، لا يمكن ان تتفق وبعضها البعض . وقد يعترض البعض ، بانه كان من الممكن تجنب نتائج المأزق الذي وضع فيه النظام النقدي ، وذلك باللجوء الى السياسة النقدية . ورغم سلامة هذه الحجة ، الا انها تتعارض مع مبادئ النظام التي تفترض استقلال السياسة النقدية .

### دور صندوق النقد الدولي :

ان دور الصندوق لا يمكن اغفاله لدى عرض اسباب انهيار النظام . فكأداة ووسيلة لتحقيق اهداف النظام كان بالامكان أن يكون اكثر ايجابية من حيث اخذ زمام المبادرة لتعديل اسعار الصرف ، بما فيها الدولار ، وتحديد اثار حركة رأس المال قصير الاجل ، بالاضافة الى توفير قدر اكبر من السيولة

بصورة منتظمة بدلا من الاعتماد المتزايد على عجز ميزان المدفوعات الأمريكي .  
ولا اريد ان ابدو وكأني اقول بأن عيوب النظام هي عيوب الصندوق ، ان  
ما اريد ان اؤكدته هنا هو العيب في ادارة النظام — ان جاز التعبير — .

ان من اسباب عدم فعالية الصندوق ، عدم دعم الدول الصناعية  
الرئيسية له . اذ اتجهت الى التعاون فيما بينها خارج نطاق الصندوق .  
مثال ذلك تعاون البنوك المركزية لهذه الدول مباشرة ابان الازمات من خلال  
ترتيبات المقايضة (Swap Arrangements) . وقد ازداد التعاون  
بين هذه البنوك اذ يعقد رؤساءها اجتماعات دورية شهرية لبحث اوضاع  
ارصدها الاجنبية . كما ان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)  
قد اقامت لجنة مهمتها مراقبة تطور موازين مدفوعات اعضائها . ان هذه  
الاجراءات من قبل الدول الصناعية ، التي تعتبر مركز الثقل في الصندوق  
والنظام ، قد قللت من فعالية الصندوق واهميته في النظام . وقد اتجه  
البعض الى القول بأن دوره يجب ان يكون ثانويا ، وانه يجب ان يركز جهوده  
على مساعدة الدول النامية ، وبمعنى اخر ان الدول الغنية تستطيع ان  
تتدبر امورها خارج نطاق الصندوق . الا ان بعض المهتمين بشئون الصندوق  
يشيرون الى ان الاتجاه مؤخرا هو لاعطاء الصندوق دورا اكبر ودليلهم على  
ذلك ، خلق حقوق السحب الخاصة من خلال الصندوق ، التي اقرها في  
اجتماعه في ريو دي جانيرو سنة ١٩٦٧ . (١٦) .

### الدول النامية والنظام :

ان من العيوب الاساسية التي تؤخذ على النظام / الصندوق ، هو  
عدم استيعابه للحقائق الجديدة التي لم تكن قائمة لدى تأسيسه . فقد كان  
عدد الدول الاعضاء انذاك لا يزيد عن اربعة واربعين دولة ، وقد ارتفع  
عددهم بحيث اصبحت سنة ١٩٧١ ، مائة وثمان دول ، تبلغ نسبة الدول  
النامية بينهم حوالي ٨٥ ٪ ، الا ان هذه الاغلبية لا تملك الا ٣٠ ٪  
من الاصوات ، في حين تسيطر الدول الصناعية الاربعة عشر على ٦٠ ٪  
من الاصوات (١٧) . الامر الذي يثير موضوع ديمقراطية التمثيل ، واتخاذ  
القرارات وبالتالي مراعاة متطلبات الدول النامية . وهذا بدوره يعزز  
انتقاد الدول النامية للصندوق لتقاعسه عن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بنمو  
تجارتها حسب اهداف النظام . . اذ لاحظنا تقلص نصيب هذه الدول  
من التجارة الدولية . فالدول النامية تعاني في ميدان التجارة الدولية من  
تقلص اسواق صادراتها في الدول المتقدمة ، ومن ارتفاع اسعار الواردات ،

الامر الذي يؤثر على القوة الشرائية لصادراتها . وقد كان مجهود الصندوق محدودا ، اذ لم يحاول ان يربط اسعار الصادرات برقم قياسي لاسعار الواردات (Price Indexation) او يتبع سياسة تعويض الانخفاض في القوة الشرائية للصادرات (Price Compensation) وقد تمثل مجهوده في تأسيس تسهيل لتعويض انخفاض اجمالي عائد الصادرات (Compensatory Financing Facility) سنة ١٩٦٣ .

الا ان الدول النامية انتقدت هذا التسهيل للأسباب التالية :

- ١ — ان التسهيل لا يأخذ ارتفاع اسعار الواردات بعين الاعتبار (١٩) .
- ٢ — ان التسهيل يأخذ بعين الاعتبار الحصيلة الاجمالية للصادرات ، ولا يميز بين انخفاض حصيلة صادرات المواد الأولية او السلع الصناعية (٢٠) .
- ٣ — ان التسهيل يشترط ان يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز (٢١) .
- ٤ — ان فترة السداد قصيرة ، وليست قائمة على اساس تحقيق فائض في ميزان مدفوعات الدولة المستفيدة .
- ٥ — ان التعويض ليس تلقائيا (Automatic) ، كما انه لا تعطى القروض من هذا التسهيل الا بعد حصول العجز ، وليس قبله حتى لو توفرت الدلائل على حتمية حدوث العجز . بالاضافة الى عدم كفايته اذ يمثل ٥٠ ٪ من حصيلة الدولة .

لقد كان لهذه الاسباب وغيرها من التعقيدات اثرها على مقدار الاستفادة من هذا التسهيل (Facility) ، الامر الذي دعى الدول النامية الى المطالبة باصلاحها بحيث تتناسب ومتطلباتهم (٢٢) ، (٢٣) .

لقد بينت التطورات المالية والنقدية التي حدثت في النصف الثاني من سنة ١٩٧١ ان جميع الدول بلا استثناء تتأثر بصورة او بأخرى ، عندما يختل النظام . فقد اثرت الاحداث التي تلت اجراء الولايات المتحدة في ١٥ اغسطس ١٩٧١ على الدول النامية من عدة نواحي . فقد تأثر بعضها مباشرة نتيجة فرض الولايات المتحدة لضريبة العشرة في المائة على الواردات . الا انها جميعا قد تأثرت نتيجة تقلب اسعار صرف العملات الرئيسية ، اذ واجهتهم بمشاكل جديدة ، وعدم استقرار ، بالنسبة لاسعار صرف عملاتهم ، ولسياسة ادارة الاحتياطي ، بالاضافة لمستقبل شروط التبادل وخطط التنمية ايضا . ومن ناحية اخرى ، لقد ادى القلق في الاقتصاد العالمي الناجم عن

التقلبات النقدية الى تفاقم الوضع المتردي اصلا في العديد من الدول الصناعية الامر الذي ادى الى تخفيض اسعار المواد الاولية في الشهور الاخيرة من عام ١٩٧١ . ان مثل هذه التجربة تعكس الاهمية التي تعقدها الدول النامية على النمو الاقتصادي المستمر في الدول الصناعية وعلى فعالية النظام .

وقد عبرت الدول النامية عن اهتمامها بأصلاح نظام النقد الدولي لما قد يتيح ذلك من معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد العالمي . وقد اتجهت هذه الدول الى المطالبة بربط اصدار حقوق السحب الخاصة بمساعدات التنمية . كما انهم لم يؤيدوا اتجاه اسعار الصرف الى التعويم بسبب المشاكل التي يثيرها . وقد عبروا عن توقعهم من اصلاح نظام النقد الدولي ضمن برنامج عمل صادر عن مؤتمر الدول النامية المنعقد في ليما / بيرو ، وترجم الى قرارات تبنتها الجمعية العامة لهيئة الامم (٢٤) .

وقد طالبت تلك الدول اخذ الاهداف التالية بعين الاعتبار لدى وضع نظام اقتصادي جديد :

١ — ينبغي على النظام ان يضمن بصفة مستمرة توفير سيولة دولية لتنمية التجارة العالمية ولنمو صادرات واقتصاديات الدول النامية .

٢ — يجب ان تشارك الدول النامية ، منذ البداية ، مشاركة فعالة في المباحثات المتعلقة بأصلاح النظام النقدي ، وبالتالي في عمله الفعلي .

٣ — يجب تعزيز وتقوية سلطة ودور صندوق النقد الدولي في جميع الشؤون ، المتعلقة بالمجتمع الدولي ، كوسيلة فعالة ، لحماية مصالح جميع الدول ، النامية على الاخص .

هذا وقد تضمنت المطالب بعض الاعتبارات والمؤثرات التي يجب اخذها في الحسبان لدى البحث في حلول لازمة النظام :

١ — ان استعادة الثقة والاستقرار في النظام النقدي يتطلبان تأسيس جهاز سعر صرف ذا هوامش محددة ، ضيقة .

٢ — يجب جعل الصلة (Link) بين اصدار حقوق السحب الخاصة ، والمواد الاضافية لتمويل التنمية جزء لا يتجزأ من النظام النقدي الجديد .

٣ — اتخاذ الاجراءات لحصر التضخم في الدول المتقدمة ، ومنع تحويل عبئه الى الدول النامية ، وايجاد ترتيبات في الصندوق لازالة اثار التضخم عن الدول النامية .

٤ — المحافظة على القيمة الحقيقية لاحتياطي الدول النامية ازاء التضخم في الدول الصناعية ، او انخفاض اسعار الصرف .

٥ — ايجاد ترتيبات لزيادة صافي تحويلات الموارد الحقيقية من الدول المتقدمة الى الدول النامية .

يلاحظ مما تقدم ان الدول النامية قد طلبت من النظام امورا لم تكن اصلا من وسائل او اهداف النظام . . وذلك كطلب توفير الموارد الاضافية للتنمية من خلال ايجاد صلة بين اصدار حقوق السحب الخاصة وتمويل مساعدات التنمية . وقد اثار هذا الموضوع ردود فعل متباينة ، بين مؤيد ومعارض . فقد انطلق مؤيدوا فكرة ايجاد الصلة ، من حقيقة عدم كفاية رؤوس الاموال المتجهة الى الدول النامية . اذ انها اقل بكثير من امكانية الطاقة الاستيعابية في هذه الدول الامر الذي يحد من فائدتها . ومن الاسباب التي تحتج بها الدول المقرضة او المستثمرة او المعنية ، هي خشية فقدان الاحتياطي . لذا فان ايجاد الصلة هذه من شأنه زيادة الاحتياطي ، ومن ثم يصبح بإمكان الدول توفير القروض او المساعدة دون خشية فقدانها الاحتياطي . اما المعارضون فقد بنوا اعتراضهم على اساس أن قرارات اصدار حقوق السحب الخاصة تختلف في طبيعتها واسبابها وحتى في سياستها عن قرارات مساعدات التنمية . وبالإضافة الى ان مثل هذه ( الصلة ) يترتب عليها تحويل موارد حقيقية ، بدون تكلفة (٢٥) .

ان السؤال الحقيقي الذي يجب طرحه في هذا المجال ، هو : هل سنبقى على اهداف النظام كما هي ؟ اي هل سيقصر نشاط النظام ضمن امور اخرى على تنمية التجارة لما لها من اثار غير مباشرة على تنمية الموارد الاقتصادية ، والتوظيف والدخل ومستوى المعيشة لجميع الدول ؟ ام اننا سنغير من طبيعة ونطاق هدفه ونشاطه بحيث يصبح « تنمية التجارة الدولية وتنمية الموارد الاقتصادية » ؟ فاذا ابقينا على الهدف الاول فان خلق صلة بين حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية ، تكون في غير مكانها . واذا اصررنا على ذلك فانه يجب الاخذ بالاختيار الثاني ومن ثم يجب المطالبة بتطوير النظام وتهئته ليستوعب ايضا برامج التنمية الدولية وهيئاتها المختلفة ضمن خطة منسقة ، منذ الان . ولا بد لنا من وقفة هنا . . لا خلاف في ان الدول النامية بحاجة الى مساعدات على مختلف الانواع . واذا افترضنا ان نظام التمثيل والتصويت لم يقلل من قوة الدول الصناعية ، فانه حتى لو اقر المبدأ ، فان اصدار حقوق السحب الخاصة يتطلب موافقة الاغلبية ، وهذا لن يتوفر ابدا ، الا بموافقة الدول الصناعية . الامر الذي يقلل من اصدار حقوق السحب

الخاصة ، الاصل الاحتياطي الرئيسي ومن ثم معيارا للنظام . ما اود ان اقوله ان تكلفة هذا الطلب جسيمة ، سواء كان ذلك بالنسبة للنظام او للدول النامية .

وليس بنا حاجة الى تأكيد ان تحقيق اي نظام جديد لاي من الاهداف المتقدمة ، لن يكون حليفه النجاح الا اذا اتعظ واضموه بالتجربة التي خاضها العالم مع النظام القديم او السابق ، فتجنبوا العيوب والاخطاء التي ادت بالنظام الى الانهيار ، واوجدوا قواعد ووسائل اكثر فعالية تتناسب وحاجات عالم اقتصادي متطور ، تتصف علاقاته بالتشابك والتكامل لحد كبير ، ان مثل هذا الجهود ليس بالامر اليسير اذا اخذنا بعين الاعتبار المصالح المتباينة للدول المتقدمة والنامية ، الامر الذي يتطلب التنسيق بينها . ومن جهة اخرى هناك تعارض في السياسات الوطنية للدول المتقدمة ، وهي لا تزال مركز الثقل في النظام . ان نجاح اي نظام اذن رهن بتعاون الدول الاعضاء على انجاحه ، والا فان العالم لن تحوجه الازمات النقدية المتكررة .

### من سعر الصرف الثابت الى التعويم :

لقد ازالَت الولايات المتحدة بقرارها الامتناع عن تحويل الدولار الى ذهب ، في ١٥ اغسطس سنة ١٩٧١ ، ركنا أساسيا من اركان نظام برتون وودز ، وقد ترتب على هذا الاجراء ، اضطراب في الاسواق المالية الدولية ، واختلال في اسعار الصرف . اذ عومت العديد من الدول اسعار عملاتها . وقد سارع وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى العشر ، بالتشاور لاتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من شيوع الفوضى في العلاقات النقدية الدولية . وقد تمخض اجتماعهم ، الذي عقد في واشنطن من ١٦ — ١٨ ديسمبر ١٩٧١ ، عن اتفاقية السميثونيان (The Smithsonian Agreement) وتتلخص اهم بنودها بالتالي :

- ١ — تخفيض سعر تعادل الدولار بمقدار ٧٫٨٩ ٪ بالنسبة للذهب وحقوق السحب الخاصة .
- ٢ — تصحيح اسعار تعادل العملات الرئيسية الاخرى .
- ٣ — السماح لسعر الصرف بالتقلب في حدود  $\pm ٢١/٤$  ٪ من سعر التعادل .
- ٤ — موافقة الولايات المتحدة على الفاء ضريبة الواردات ( ١٠ ٪ ) التي فرضتها مؤخرا .

٥ — الاهتمام المباشر من قبل الصندوق بدراسة اصلاح النظام النقدي .  
لقد جابهت هذه الاتفاقية الازمة ، انذاك ، لكنها تركت امورا هامة  
دون حل . اذ لم تعالج مشكلة عدم تحويل الدولار (Dollar  
Inconvertibility) كما انها لم تحاول ايجاد اصل احتياطي جديد ، اذ لم  
اي يتخذ قرار لاصدار حقوق سحب خاصة جديدة .

لقد اعقبت هذه الاتفاقية ، قيام الدول الاخرى بتصحيح اسعار تعادل  
عملاتها . وقد اتخذت بعض الدول من الاجراءات التي قللت من مرونة اسعار  
صرعها ، فقد اتجهت دول السوق الاوروبية في ابريل — مايو سنة ١٩٧٢ ،  
الى حصر تقلب اسعار الصرف فيما بينها بمقدار  $+ 12.5\%$  ، بينما  
حافظت على هامش التقلب المتفق عليه  $(+ 4/21\%)$  (Snake within  
the tunnel) (٢٦) .

الا ان فترة الاستقرار النسبي التي وفرتها الاتفاقية لم يطل امدها .  
فقد تعرض الجنيه الاسترليني في ١٥ يونيه سنة ١٩٧٢ ، لضغط خروج  
رؤوس الاموال قصيرة الاجل ، الامر الذي اضطر الحكومة البريطانية ،  
الخروج على الاتفاقية ، وذلك بتعويم الجنيه في ٢٣ يونيه سنة ١٩٧٢ ، وقد  
تبع هذا الاجراء ، اتجاه بعض الدول التي كانت مرتبطة بالسترليني الى  
التعويم ، بينما اتجه البعض الاخر الى الارتباط بالدولار او الذهب . وقد  
اتجهت حركة المضاربة اثر ذلك الى الدولار ، اثر توقع قيام دول السوق  
بالخروج على الاتفاقية ايضا ، وتعويم عملاتها ، وقد حاولت الولايات المتحدة  
التدخل في السوق للمحافظة على سعر صرف الدولار بالنسبة للمارك ،  
دون فائدة ، اذ بلغ سعر المارك حده الاعلى في ١ فبراير سنة ١٩٧٣ . وقد  
كان العالم على شفا ازمة نقدية اخرى . فقد اضطر البنك المركزي الالماني  
لشراء ما يقارب ٦ بلايين دولار خلال الفترة ١ — ٩ فبراير سنة ١٩٧٣  
للحفاظ على سعر المارك . كما اخذ تدفق الدولار يهدد الجدر . وقد ازداد  
الضغط على العملات عموما ، بحيث اغلقت اسواق الصرف الاجنبي الرسمية  
في اوربا واليابان في ٥-٢-١٩٧٣ واستمرت مغلقة ، الى اليوم التالي  
لاعلان الولايات المتحدة تخفيضها الثاني لسعر تعادل الدولار ، بمقدار  
١٠٪ في ١٢ فبراير سنة ١٩٧٣ . وقد تبع ذلك علاقات اسعار صرف  
جديدة ، بينها اتجه البعض الى التعويم .

### التعويم :

ان الاسعار الجديدة للعملات لم تنل ثقة السوق ، اذ ازداد الاقبال  
على شراء الذهب ، بحيث بلغ سعر الاونس ٩٠ دولارا في ٢٢ فبراير سنة

١٩٧٣ . كما اشتدت المضاربة على الدولار ، فانخفض سعره بالنسبة للمارك الى حده الأدنى في ٢٣ فبراير، وقد اقلت المانيا الغربية سوق صرفها الرسمي في ١ مارس سنة ١٩٧٣ ، لتفاقم تدفق الدولار ، اذ اضطرت ان تشتري في يوم واحد ما مقداره ٢٧ بليون دولار . وقد تبعتها دول السوق الاخرى ، يقرروا اقفال اسواق صرفهم الرسمية لمدة اسبوعين ، ابتداء من ٤ مارس ١٩٧٣ ، لاجل التباحث في التدابير التي يجب اتخاذها تجاه ازمة العملات هذه . وقد انتهوا الى قرار في ١١ مارس ١٩٧٣ بتعويم عملاتهم مستقلة عن الدولار ، وخارجين بذلك على اتفاقية السمنونيان . (٢٧)

لقد انطوى الاجراء المتقدم على النهاية الفعلية لنظام سعر الصرف الثابت او ما تبقى منه . ومن ثم الاتجاه الى شبه نظام او ترتيب لاسعار صرف تتقرر ضمن اطار جديد يشتمل على الاساليب التالية للتعويم (٢٨) :

- ١ — دول تتبع اسلوب التعويم المستقل ، ( اسلوب سعر الصرف الحر ) .
- ٢ — دول تربط عملاتها ، بعملة رئيسية واحدة . ( الدولار غالبا ) .
- ٣ — دول تربط عملاتها ، بحقوق السحب الخاصة ، او بمجموعة عملات لدول لها اهميتها من حيث العلاقات الاقتصادية الخارجية . ( كالكويت مثلا ) .
- ٤ — دول تربط عملاتها بعملة رئيسية واحدة مع تغيير سعر الصرف حسب مؤشر معين ، كمؤشر التضخم مثلا .
- ٥ — دول تعوم عملاتها مجتمعة ضمن ترتيبات تدخلية مشترك ( مجموعة الستة ) .

الا ان هذا الاسلوب الجديد ، لم يؤد بدوره الى الاستقرار في الاسواق النقدية ، او في اسعار العملات ، كما كان يتوقع مؤيدوه . اذ كانت معدلات التغير اليومية والشهرية في اسعار صرف العملات الرئيسية اكبر بكثير من المتوقع ، فقد ارتفع سعر المارك بالنسبة للدولار بمقدار ٣٠٪ في يوليه سنة ١٩٧٣ ، عن سعره في فبراير . ومن ناحية أخرى لم يؤد انخفاض سعر صرف الدولار هذا الى حركة مضاربة باتجاه معاكس ، بل اشتد الضغط على الدولار ، الامر الذي اقتضى معه التدخل الرسمي في اواخر يوليو سنة ١٩٧٣ ، منهيًا بذلك فترة التعويم الحر ( او سعر الصرف الحر ) .

وقد بلغ حجم التدخل ، اعتبارا من بداية اسلوب التعويم الاداري (Managed Flexibility) في اواخر يوليو سنة ١٩٧٣ ، الى ابريل ١٩٧٤ ، مبلغ ٣٥ بليون دولار . وهذا المبلغ يعتبر اكبر من أي مبلغ انفق في



ظل نظام برتون وودز ، الامر الذي يثير موضوع الحاجة الضخمة ، الى السيولة الدولية لمجابهة حركات المضاربة وللمحافظة على أسعار صرف حقيقية ، ومن جهة أخرى فانه يجابه الدول النامية بمشاكل لا عهد ولا قبل لهم بها . الامر الذي سيزيد من تبعيتهم النقدية .

على الرغم من التكلفة المرتفعة لادارة هذا الاسلوب ، الا انه قد برهن انه أكثر مناعة من اسلوب التعويم الحر . اذ استوعب صدمة التحول الهائل المفاجيء في المخفوعات الدولية ، اثر ارتفاع أسعار النفط ، وايضا الارتفاع التضخمي العام لمستويات الأسعار في الدول المتقدمة . الا ان هذا لا يجب ان يعني أن هذا الاسلوب يمثل نظاما متكاملًا ، وأنه لا مجال هناك للتصحيح أو التعديل فيه . اذ أن من المشاكل التي يجب اخذها بعين الاعتبار وتعتبر من أساسيات هذا النظام ، ادارة أسعار الصرف ، وعدم تعارض هذه السياسة وسياسات أسعار صرف الدول الأخرى .

### **الدول النامية والتعويم :**

ان المشاكل التي صادفتها هذه الدول نتيجة تعويم العملات ، تعتبر ثانوية بمقارنتها بالمشاكل الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات ، وانخفاض أسعار الصادرات ، بالإضافة الى تقلص أسواق التصدير . فعلى الرغم من الارتفاع الهائل في حجم التجارة الدولية ، خلال هذه الفترة ، الا ان القوى الشرائية لصادرات الدول النامية ( غير النفطية ) قد انخفضت بمقدار ١٠٪ سنة ١٩٧٤ عنها سنة ١٩٧٣ ، وكان ارتفاع تكلفة وارداتها على حساب احتياطاتها الدولية . وقد تفاقم العجز التجاري لهذه الدول ، اذ ارتفع من ١٠.٧ بليون دولار سنة ١٩٧٣ الى ٢٦ بليون وحوالي ٣٤ بليون في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالي : (٢٩)

ان عدم الاهمية النسبية لمشاكل التعويم — بسبب ظروف التجارة الخارجية التي واكبت التعويم — لا يجب أن تعني أن هذه المشاكل لا تشكل اعباءا جديدة لهذه الدول ، عليها أن تجابهها :

١ — فقد افترقت عملات هذه الدول الى نقط ارتكاز ثابتة . والاختيارات التي تواجهها الدول في ظل نظام التعويم الجديد تتمثل في :

١ — الارتباط بعملة رئيسية ، ومثل هذا الاسلوب يبقى مفروضا على الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة ، وذات الصلة الوثيقة بمركز مالي أو تجاري معين ، ومن ثم تحاول أن تحافظ على

سعر صرف عملتها بالنسبة لعملة ذلك المركز ، تجنباً للآثار السلبية التي قد تنجم لو استقلت بعملتها عن عملة ذلك المركز .  
الا ان لهذا الاسلوب سلبياته . اذ لا يساعد على تنويع العلاقات التجارية بحرية ، مع المراكز ذات العملات الاخرى ، كما انه قد يترتب على اتباع هذا الاسلوب ايضا ، تقلب أسعار عملات الدول النامية تجاه عملة أو عملات ليست لهم علاقات اقتصادية وثيقة بهم . هذا وقد تلجأ الدول بالاضافة الى ما تقدم الى ادخال مؤشر تعدل بموجبه سعر صرفها بالنسبة للعملة الرئيسية .

ب — يتمثل الاختيار الثاني بربط العملة بسلة عملات أو بحقوق السحب الخاصة . ولكل من هذين الاسلوبين فوائده ، وتتمثل فائدة الربط بسلة أو مجموعة عملات أنها تستبعد الربط بعملات قد تحتوي عليها حقوق السحب الخاصة ، لكنها ليست بذات أهمية اقتصادية للدولة . الا ان تكلفة هذا الاسلوب اكبر من تكلفة اسلوب حقوق السحب الخاصة . وبالنسبة للربط بحقوق السحب الخاصة ، فان فائدتها تتجلى في الاستقرار النسبي ، وذلك بسبب مركزها المتوسط بين حدي سعر صرف العملات الرئيسية فانه يتوقع ان يكون تقلبها اقل مما يمكن ان يكون عليه اذا اتبع اسلوب الربط بعملة رئيسية واحدة . ومما يعزز استقرارها ايضا ، هو كونها قاسم مشترك للعملات التي تتبع اسلوب التمويل الفعال ، ومن ثم فهي ( حقوق السحب الخاصة ) توفر معيارا مستقرا لاسعار صرف الدول التي ترتبط بها .

ج — ويبقى اسلوب التمويل المستقل ، الا ان هذا الاسلوب يعتبر اكثر جاذبية للدول النامية الكبرى ذات المصادر المتنوعة ، كما انه اكثر تكلفة من الاسلوبين الاولين .

٢ — اما المشكلة الثانية ، فتتمثل في افتقار عملات الدول النامية الى التسهيلات الضرورية في الاسواق المستقبلية في المراكز الرئيسية الدولية لتغطية أسعار صرفها (Forward Hedging) .

٣ — ان حجم الاحتياطي الدولي اللازم في ظل هذا النظام ، سواء كانت الدولة تعوم عملتها مستقلة أو مرتبطة بعملة أخرى ، اكبر في ظل هذا النظام منه في ظل سعر الصرف الثابت ، وذلك لمجابهة التقلبات في

حالة التعويم المستقبلي ، وللتدخل في الحالة الثانية . بالإضافة الى ذلك ، فان هناك مشكلة ادارة الاحتياطي أيضا ، وهذه أيضا من الامور المستجدة بالنسبة للدول النامية ولها تكلفتها .

ان لنظام سعر الصرف المرن ، كما لنظام سعر الصرف الثابت مؤيدوه ومعارضوه (٣٠) ولا يخفى ان لهذا النظام آثاره الجسيمة اذا لم تحكم ادارته ، خصوصا بالنسبة للدول النامية ، التي تعتبر أكثر اعتمادا على المؤسسات او المنظمات الدولية لحماية مصالحها من الدول المتقدمة . ولذا فان من مصلحة هذه الدول العودة الى نظام سعر صرف ثابت ( مستقر ) ، او انه اذا ارتؤي الإبقاء على نظام سعر الصرف المرن في النظام الجديد ، فيجب ان يحتاط ، بصفة خاصة ، للآثار السلبية التي قد تتحمل اعباءها الدول النامية ، نتيجة الإبقاء على هذا النظام .

### من معيار الدولار الى حقوق السحب الخاصة :

لا بد لنا ، ونحن على اعتاب ما يبدو انه ملامح نظام نقدي دولي جديد ، من استعراض مراحل اصلاح النظام ، التي تبلورت عنها تراتر مؤتمر جمايكا في يناير سنة ١٩٧٦ .

ان بدء الاهتمام باصلاح النظام ، يعود الى اوائل الستينات ، وقد سلطت ، معظم المشاريع التي تناولت الموضوع آنذاك ، الاضواء على مشكلة السيولة الدولية ، وضرورة ايجاد حل لها . (٣١) الا ان الاهتمام ، في دوائر الصندوق ، على الصعيد الرسمي ، لم يبدأ الا سنة ١٩٦٣ . وقد تمخض هذا الاهتمام عن اتفاق الصندوق ومجموعة العشرة ، في تقريرهما ، في اغسطس سنة ١٩٦٤ ، على طبيعة العيوب الاساسية في النظام . (٣٢) وقد اكدا ضرورة ايجاد حل لمشكلة السيولة ، بسبب عدم كفاية الذهب ، ولمساوىء الاعتماد المتزايد على الدولار . وقد رفضا مبداءي سعر الصرف الحر او رفع سعر الذهب . واتفقا على ضرورة النظر في خلق أصل احتياطي جديد مكمل ( اضافي ) . وقد عهد الى مجموعة العشرة ، للقيام بالدراسة اللازمة .

وبعد دراسات ومساومات وتنازلات داخل المجموعة ، استغرقت حوالي أربعة سنوات ، احوالت نتيجة اعمالها الى الصندوق ، في ابريل سنة ١٩٦٧ . (٣٣) وقد أعقب ذلك اعلان الصندوق في اجتماعه السنوي ، في ريودي جانيرو ، في سبتمبر ١٩٦٧ عن اتفاقية حقوق السحب الخاصة . ينشأ بموجبها تسهيل ( Facility ) في الصندوق ، الغرض منه ، توفير

أصل اضافي ( وليس أساسي ) للاصول الاحتياطية ، عندما تستدعي الحاجة ذلك (٣٤) .

تتمثل أهمية هذه الاتفاقية — على الرغم من عدم جعل حقوق السحب الخاصة ، أصلاً رئيسياً — في جعل الاحتياطيات الدولية ، ممثلة في حقوق السحب الخاصة ، مسؤولية دولية ، سواء كان ذلك من حيث توقيت إصدارها أو كميتها أو توزيعها ، وقد تباينت الآراء حول هذه الاتفاقية . فقد اعتبرها البعض أهم إنجاز منذ اتفاقية برتون وودز . في حين اعترض البعض عليها ، بحجة أن القصد منها تحويل الانظار عن المشكلة الأساسية وهي مشكلة جهاز التعديل في النظام . وقد صودق على الاتفاقية في يونيو ١٩٦٩ . وقد اتفق على توزيع ١٠ر٥ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، خلال ثلاث سنوات ، ابتداء من سنة ١٩٧٠ ، على أن يعاد النظر في الحاجة لإصدارها بعد انقضاء فترة التوزيع . (٣٥)

إن اتفاقية حقوق السحب الخاصة ، لا تعتبر بحد ذاتها إصلاحاً ، إذ أن عيوب النظام كما بينا أكبر من أن تحل بإيجاد أصل احتياطي إضافي . وقد بدأت عملية الإصلاح الشاملة ، المنظمة ، اثر مواجهة العالم بالازمة النقدية ، عقب قرار الولايات المتحدة في ١٥ أغسطس سنة ١٩٧١ بالامتناع عن تحويل الدولار الى ذهب . إذ طلب مجلس المحافظين في سبتمبر ١٩٧١ من المديرين التنفيذيين ، اعداد تقرير عن الاجراءات اللازمة في سبيل الإصلاح . وقد تضمن التقرير الذي قدم في سبتمبر ١٩٧٢ ، النواحي الأساسية التي تستدعي ترتيبات جديدة من خلال النقاش والتباحث الدولي . وتتلخص فيما يلي : (٣٦)

- ١ — جهاز سعر الصرف ، والمؤشرات الضرورية التي يسترشد بها لتوقيت تغيير سعر التعادل ، ومسؤولية كل من دولتي العجز والفائض في التعديل . ثم دور الصندوق في هذا المجال .
- ٢ — إعادة مبدأ التحويل ، ووسائل وترتيبات تسوية اختلال المدفوعات بين الدول .
- ٣ — مركز الاصول الاحتياطية المختلفة في النظام ، وعلى وجه التحديد ، عملات الاحتياطي ، والذهب وحقوق السحب الخاصة .
- ٤ — مشكلة حركات رأس المال المنحلة للتوازن ، والاجراءات التي يجب أن تتخذ حيالها .
- ٥ — إمكانية اضافة بنود جديدة في ترتيبات الصندوق (Fund Arrangements) لتلبية الحاجات الخاصة بالدول النامية .

وقد انتقل الإصلاح الى مرحلة جديدة بتولي لجنة العشرين للمهمة ، في سبتمبر ١٩٧٢ (٣٧) وقد عقدت هذه اللجنة العديد من الاجتماعات ، الا أنها ارتأت نظرا للاحداث العالمية المتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم ، وازمة الطاقة ، أنه من الافضل عدم محاولة تحديد التفاصيل كاملة ، لجميع نواحي النظام النقدي المستقبلي ، نظرا لأن معظمها يمكن الحكم عليها بصورة أفضل في ضوء تطور الاحداث في المستقبل . ولذا فضلت اعطاء الاولوية لنواحي الإصلاح العاجلة ، لتطبيقها في اقرب وقت . أما نواحي الإصلاح الأخرى فيمكن أن يتفق عليها مبدئيا ويجري تنفيذها في وقت لاحق . وقد قدمت الخطوط العريضة لمشروع الإصلاح ، في اجتماعها في واشنطن ، في يونيه سنة ١٩٧٤ . (٣٨) ويتكون المشروع من جزئين :

### **الجزء الأول ، ويتكون من النظام المصلح (Reformed System)**

ويحتوي على نتائج مناقشات اللجنة ، وعلى الاتجاه التي تعتقد أن النظام سيصير اليه مستقبلا . وتتلخص توصياتها بالتالي :

١ — الاتفاق على الحاجة الى نظام نقدي دولي منيع يقوم على التعاون والتشاور ضمن اطار صندوق نقدي دولي قوي ، يشجع على نمو التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية والعمالة ، ويساعد على تجنب الكساد والتضخم .

٢ — اشتغال الملامح الرئيسية للنظام الجديد على :

أ — اتساق وفعالية عملية التعديل ، بما في ذلك تأدية أفضل لجهاز الصرف ، على أساس أسعار صرف ثابتة ( مستقرة ) ، وأسعار صرف مرنة ، لما لهذا الاسلوب من فائدة في بعض الحالات ، وفي كلا الحالتين يلعب الصندوق دورا أساسيا فعالا .

ب — التعاون في مجابهة حركات رأس المال المخلة بالتوازن .

ج — استحداث صورة مناسبة للتحويل (Convertibility) لتسوية اختلال المدفوعات على أن يواكبها التزامات متسقة من قبل جميع الدول .

د — ادارة دولية أفضل للسيولة الدولية ، واعتبار حقوق السحب الخاصة أصلا احتياطيا أساسيا ، وتقليص دور كل من الذهب و عملات الاحتياطي .

هـ — التوافق والتناسق بين ترتيبات التعديل ، والتحويل والسيولة الدولية .

و — تشجيع تدفق الموارد الحقيقية الى الدول النامية .

٣ — الاتفاق على ان تحقيق اهداف الاصلاح يعتمد على ترتيبات التجارة الدولية ، ورأس المال ، والاستثمار ومساعدات التنمية ، بما في ذلك وصول الدول النامية الى أسواق الدول المتقدمة . كما اتفق على أن تكون المبادئ التي تحكم نظام النقد الجديد والترتيبات في هذه المجالات متسقة وليست متعارضة .

٤ — تكوين مجلس جديد دائم ممثل لجميع الاعضاء ، ذا سلطة ادارية ، مهمته الاشراف على وادارة وموائمة النظام النقدي . بالإضافة الى مراقبة استمرارية عملية التعديل ومعالجة الاختلالات المفاجئة ، الطارئة التي قد تهدد النظام .

ان التوصيات المتقدمة ، ان دلت على شيء ، فانها تدل على الاستيعاب الشامل للمشاكل التي عاناها المجتمع العالمي من النظام السابق . فهي ليست خالية فقط من تعارض مبادئ النظام السابق ، وجمود جهاز الصرف بل انها اعطت دورا اكثر ايجابية واوسع مجالا للصندوق . كما اتجهت بتوصياتها الى اعتبار حقوق السحب الخاصة اصلا رئيسيا وليس اضافة او مكملا ، كما رسم له . وهي بتوصيتها تقليص أهمية الذهب والعملات الاحتياطية الاخرى ، انها تعزز مركز حقوق السحب الخاصة تمهيدا لاعتبارها معيارا للنظام . وقد اوصت في هذا المجال بتحويل معيار حقوق السحب الخاصة من الذهب الى مجموعة من العملات . الامر الذي يعزز هذا الاتجاه .

اما **الجزء الثاني** ، فيشمل التوصيات بالاجراءات العاجلة وتتضمن :

١ — تأسيس لجنة انتقالية من مجلس المحافظين (The Interim Committee) ومستقبلا نيابة عن المجلس المقترح اعلاه ، تكون وظيفتها استئناف اعمال لجنة العشرين بالإضافة الى الاشراف على وادارة وتعديل النظام . (٣٩)

٢ — تعزيز اجراءات الصندوق فيما يتعلق بالتشاور الدولي ورقابة عملية التعديل .

٣ — تبني مؤشرات مناسبة لادارة أسعار الصرف العائمة ، خلال المرحلة الراهنة .

- ٤ — تأسيس تسهيل النفط (Oil Facility) لمساعدة الدول ، التي تعاني عجزا في المدفوعات ، بسبب ارتفاع اسعار النفط .
- ٥ — الطلب من الدول التطوع بعدم تقييد عمليات الحساب الجاري ، دون التشاور المسبق مع الصندوق .
- ٦ — تحسين اساليب الصندوق في ادارة السيولة العالمية .
- ٧ — دراسة ترتيبات خاصة بمركز الذهب في ضوء اهداف اصلاح النظام .
- ٨ — تبني اسلوب مؤقت — معيار مؤقت — لحقوق السحب الخاصة على اساس مجموعة من العملات الدولية .
- ٩ — القيام باجراءا لتلصالح الدول النامية ، تتضمن انشاء تسهيل اضافي ( Extended Fund Facility ) ( Link ) بالاضافة الى اقامة صلة بين اصدار حقوق السحب الخاصة ، ومساعدات التنمية ، بالاضافة الى دراسة موضوع تحويل الموارد الحقيقية الى الدول النامية .
- ١٠ — تحضير مسودة لتعديل مواد الاتفاقية لدراستها ، من قبل اللجنة الانتقالية لاعتبارها من اجل التوصية بها في وقت مناسب الى مجلس المحافظين . (٤٠)

#### اتفاقية جمايكا :

لقد باشرت اللجنة الانتقالية اعمالها مباشرة عقب انتهاء لجنة العشرين في اكتوبر ١٩٧٤ . وقد عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات ، تناولت فيها خطوات اصلاح الضرورية ، ضمن الخطوط العريضة لتوصيات لجنة العشرين . وقد عرضت نتائج مباحثاتها في مؤتمرها المنعقد في جمايكا من ٧ — ٨ يناير ١٩٧٦ ، ضمن ما اطلق عليه اتفاقية جمايكا .

ولا شك ان هذه الاتفاقية ، اذا اخذنا بعين الاعتبار ، الابعاد الحالية والمستقبلية للتغيرات التي ادخلتها ، تعتبر انجازا ، ان تحقق ، لا يقل ان لم يفق اتفاقية برتون وودز . وقد ابدو متفائلا هنا ، ولا بد من التحفظ والحذر بعض الشيء واطانة « جملة » رهنا بتعاون الدول الاعضاء والرغبة الصادقة على تحقيق نجاح هذه الاتفاقية .

ومن جهة اخرى فان هذا التفاؤل قد لا يتمشى ومطالب الدول النامية ، ربط اصدار حقوق السحب الخاصة ، بتوفير الموارد لتمويل التنمية ، اذ لم تشمل الاتفاقية هذا الموضوع ، وقد يثار اعتراض آخر ، بصدد السيولة التي لا تزال خارج رقابة النظام او الصندوق .

وتفاؤلي في الحقيقة ينبعث من اتجاه حركة الإصلاح . فقد اتفق على اعطاء الصندوق دورا اكبر ومجالا اوسع في ادارة النظام ، سواء من حيث تدخله اذا لزم الامر في سياسة سعر الصرف للدول ، أو من حيث حرية تصرفه في عملات الدول التي في حوزته . الامر الذي ، اذا وافقت الدول عليه — سيؤدي الى ايجاد كفاءة أكبر في جهاز التعديل . كما نصت الاتفاقية على ان يقوم الصندوق بملاحظة نظام النقد الدولي ، للتأكد من فعالية عمله ، وايضا ملاحظة سياسة الدول الاعضاء الاقتصادية ، والنقدية وسياسة أسعار الصرف . (٤١) ولتحقيق ذلك ينبغي على الدول الاعضاء التعاون مع الصندوق وتزويده بكافة البيانات اللازمة .

والخطوة الاخرى ، تتمثل في اضافة الشرعية على ترتيبات أسعار الصرف القائمة ( التعويم ) . وذلك كمرحلة انتقالية ، يتجه بعدها النظام ، حين يرى الصندوق وبقرار اغلبية ٨٥٪ من الاصوات الى سعر الصرف الثابت ( المستقر ) ، كهدف اصيل . واهمية اضافة الشرعية على ترتيبات أسعار الصرف القائمة ، يتمثل في تعهد الدول او موافقتها على اتباع المؤشرات التي يقررها الصندوق ، بالاضافة الى اشراف الصندوق على سياسة سعر صرف هذه الدول ، وغيرها من السياسات كما بينا أعلاه (٤٢) . الامر الذي يحد من الفوضى في أسعار الصرف ، ويشيع قسما أكبر من الاستقرار . وهذا لا يعني اني اؤيد التعويم ، فله سلبياته ، خصوصا بالنسبة للدول النامية ، الا أن تنظيمه افضل من تركه بلا قيود . فهي تكلفة لا شك فيها ، لكن لا بد من احتمال عبئها في سبيل التوصل الى نظام سعر صرف ثابت ( مستقر ) .

هذا ولم تغفل اللجنة في نقاشها ، امر معيار النظام ، فقد احرزت تقدما في جعل حقوق السحب الخاصة وحدة الحساب ، لكنها لا تزال بعيدة عن تحقيق هدف جعله ، اصلا رئيسيا . وقد اتخذت خطوات مختلفة في هذا الشأن ، منها تخويل الصندوق حرية استخدام عملات الدول الاعضاء كما قدمنا . بالاضافة الى تقليص دور الذهب ، فقد اتفق على الغاء السعر الرسمي للذهب ، وعدم الزام الاعضاء بدفع التزاماتهم للصندوق بالذهب ، كما اتفق على بيع سدس ارصدة الصندوق الذهبية ، وتوزيع جزء مساو آخر ، على الاعضاء ، كما سنبين لاحقا (٤٣) . هذا وتتدارس اللجنة موضوع انشاء حساب احلال (Substitution Account) وذلك لاحلال حقوق السحب الخاصة محل عملات الاحتياطي الاخرى . فالاتفاق سائد لجعل حقوق السحب الخاصة ، الاصل الاحتياطي الرئيسي في النظام . الامر الذي من شأنه جعل السيولة الدولية ، تحت اشراف عالمي مخلصا



النظام بذلك من مغبة الاعتماد على الذهب أو العملات الوطنية كمعيار ومصدر للسيولة .

وقد تم الاتفاق على اجراءات اخرى ترتب عليها توفير قدر اكبر من السيولة للدول النامية على الاخص ، وفيما يلي اهم هذه الاجراءات :

١ — الاتفاق كما تقدمنا على بيع سدس ارصدة الصندوق الذهبية ، وتخصيص الارباح لفائدة الدول النامية من خلال صندوق خاص بذلك . وتقدر ارباح هذه العملية بحوالي ٥٠٠ بليون دولار .

٢ — كما تم الاتفاق على زيادة حصص الاعضاء في الصندوق بمقدار ٣٢٥٪ بحيث ارتفع مجموع اجمالي الحصص الى ٣٩ مليون ( وحدة من حقوق السحب الخاصة ) بالاضافة الى رفع حجم شريحة حقوق السحب بمقدار ٤٥٪ ، بحيث ازدادت قدرة الاعضاء على الاقتراض من ١٠٠٪ الى ١٤٥٪ من الحصص حسب الشروط القائمة . ويوفر هذا الاجراء حوالي ١٥٠ بليون دولار .

٣ — ومن جهة اخرى تم الاتفاق على تعديل التسهيل التعويضي وذلك بزيادة نسبة الاقتراض من ٥٠٪ الى ٧٥٪ من الحصص . متيحاً بذلك زيادة مقدارها بليون دولار تقريبا (٤٤) .

لكن تحقيق هذه الانجازات ليس رهنا فقط ، بتصديق الدول الاعضاء على الاتفاقية الذي قد يستغرق ثمانية عشر شهرا من تاريخ الاتفاقية ، بل ايضا رهن بتعاون الاعضاء على التقيد بالاتفاقية ، والنظر اليها كبداية الطريق لهدف تحقيق مبدأ أسعار الصرف الثابتة المستقرة ، وجعل حقوق السحب الخاصة معيار النظام واداة السيولة الدولية ، ضمن اطار نظام نقدي منيع قادر على استيعاب التطورات المستقبلية للاوضاع السياسية والاقتصادية العالمية .

## خلاصة

وبعد . ان الشقة تبقى بين ما يجب ان يكون وبين ما هو كائن ، او ممكن ، يعززها ، ويبعد ما بين حديها مدى تغليب المصلحة الذاتية على المصلحة العالمية . وانا في هذا لا اناقض تفاؤلي الحذر وتطلعي الى تحقيق اتفاقية جهايا كبداية نحو هدف افضل . ان هذه الاتفاقية لم تكن ولادتها بالامر اليسير ، ناهيك عن آلام حملها . ولا اريد الاستطراد هنا في هذه

التشبيهاً والاستعارات . ما أود قوله هو أن الدول المعنية ، سواء كانت دولا نامية أو دولا متقدمة ، كانت لها آراء متفاوتة ومتباينة بصدد ما يجب أن تحتوي عليه هذه الاتفاقية من ملامح أساسية للنظام الجديد . وقد جاءت الاتفاقية مرة أخرى ، بعد مفاوضات ومعارضات وتنازلات ، خصوصا حول نظام سعر الصرف ( التمويل  $\times$  سعر الصرف الثابت ) . ومرة أخرى كانت الولايات المتحدة أيضا طرفا في الاختلاف ، إذ كانت من أنصار التمويل . ولا نغالي بالتطرف ، إذا أجزنا لأنفسنا القول ، أن هذه الاتفاقية — مع بعض التجاوز — تحمل في جنباتها ، روح خطة كينز المتوفاة في برتون وودز عام ١٩٤٤ . الأمر الذي يبرهن لحد كبير ، مدى إخضاع المصلحة العالمية لقوى المصلحة الذاتية ( الأمريكية في تلك الحالة ) .

أن النظام الذي رسمت الاتفاقية ملامحه ، لا شك أفضل من نظام برتون وودز ، فهو — كما بينا — خال من عيوبه . إذ يهدف إلى جعل حقوق السحب الخاصة معيارا للنظام ، ومصدرا للسيولة الدولية ، مبتعدا بذلك عن مغبة الاعتماد على العملة الوطنية لاداء هاتين المهمتين ، وجاعلا بذلك اصدار السيولة الدولية وادارتها مسئولية عالمية . كما أنه يهدف إلى العودة إلى نظام سعر صرف ثابت ( مستقر ) ضمن جهاز تعديل أكثر مرونة وفعالية . إذ أنه يعطي صندوق النقد الدولي دورا كبيرا في عملية التعديل — التي يتشارك في حمل أعبائها دول العجز والفائض — وأيضا دورا أكبر في الإشراف على وإدارة نظام النقد الدولي .

أن الإصلاحات المتقدمة ، لا شك في أنها خطوة كبيرة إلى الأمام . إلا أنه يبقى الهدف من النظام ، إذ أنه المقياس الحقيقي لفعاليته . فالهدف لا يزال ... « النمو المتوازن للتجارة العالمية » ، لما له من آثار توسعية على التنمية الاقتصادية ومستويات الدخل والتوظيف والمعيشة لجميع الدول » . فكما رأينا ، لقد حقق النظام السابق ، نموا في التجارة ... لكن ذلك النمو لم يكن متوازيا ، بل مختلا ... ، إذ كان معدل نمو تجارة الدول المتقدمة أكبر من معدل نمو تجارة الدول النامية . كما أن ذلك النمو لم يكن بلا أزمات نقدية ، أو اتجاهات تضخمية في الدول المتقدمة ، عكست آثارها السلبية على الدول النامية . أضف إلى ذلك أن النظام كان يعاني من اختلال هيكله من حيث التمثيل في الصندوق . والسؤال الآن هل سيحقق النظام مطالب الدول النامية ، من حيث نمو تجارتها المتكافئة ؟ أو بصورة أخرى ، هل سيحافظ النظام على القوة الشرائية لصادرات الدول النامية ، وهل سيتيح لها فرص الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة ، وهل سيجنبها انتقال الآثار التضخمية السلبية التي تعاني منها الدول المتقدمة ، وهل سيحافظ على

القيمة الحقيقية لاحتياجاتها ، ثم هل ستحصل على تمثيل أكثر واقعية في هيئات النظام؟؟؟. ان الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها من الاسئلة المتصلة ، تقرر حكم الدول النامية على النظام ، الا انه كي تتوفر لحكمتنا اسباب الكمال ، يجب النظر الى هذا النظام ايضا من خلال منظار النظام الاقتصادي العالمي الجديد . اذ لا يعدو ان يكون النظام النقدي الا ركنا من اركان النظام العالمي . ولذا فان حكمتنا عليه يجب ان يكون متطلعا الى مدى مساهمته في تحقيق اهداف النظام الاقتصادي العالمي .

جول رقم ( ١ )

تطور اجمالي الناتج القومي ( بليون دولار )

| ١٩٧٢  | ١٩٧١  | ١٩٧٠  | ١٩٦٩  | ١٩٦٦   | ١٩٦٣  | ١٩٥٨  | بيان                |
|-------|-------|-------|-------|--------|-------|-------|---------------------|
|       | ٢٤٧٤٤ | ٢٢٥٠٠ | ٢٠٦٣٧ | ١٠١٧٩٤ | ١٢٦٩٥ | ٩٨٠٠  | المعالم             |
| ٢٤١٦٢ | ٢١٠١٠ | ١٨٩٢٠ | ١٧٣٦٤ | ١٥١٩٢  | ١٠٦١٢ | ٨٢٠٢  | الدول المتقدمة      |
|       | ٣٧٣٣  | ٣٥٨٠١ | ٣٢٧٣٣ | ٢٧٤٨٨  | ٢٠٨٣٣ | ١٥٩٨٨ | الدول النامية       |
| ١٠٣٢٢ | ٩٤٢٩  | ٨٧٢٩  | ٨٣٣٢  | ٧٦٢٧   | ٥٤٠٥  | ٤٥٥٠  | الولايات المتحدة    |
| ١٣٩٧  | ١٢٥٢  | ١١٠٣  | ٩١٤   | ١٠٦٩   | ٧٨٧   | ٦٤٨   | بريطانيا            |
| ٥٩٧٣  | ٤٩٩٤  | ٤٤١٠  | ٣٩٢٢  | ٣٣٧٠   | ٢٣٦١  | ١٥٧٠  | دول السوق الأوروبية |
| ٢٦٠٩  | ١٩٩٩  | ١٧٢٠  | ١٤٤٤  | ١٠١٥   | ٦٠٥   | ٣٢٠   | اليابان             |
| ٩٢٤   | ٨١٣   | ٧١٨   | ٦٥٤   | ٥٣٧    | ٣٧١   | ٣٤٠   | كندا                |

المصدر : UN. Statistical Yearbook.

جدول رقم ( ٢ )

المسئولة الدولية - نموها وتوزيعها ( بليون وحدة حقوق سحب خاصة )

| سنة                 | ١٩٥٨     | ١٩٦٣     | ١٩٦٨     | ١٩٧٠     | ١٩٧١     | ١٩٧٢     | ١٩٧٣     | ١٩٧٤     | ١٩٧٥ - سبتمبر |
|---------------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|---------------|
| المسالم (٤٥)        | ٥٧٥٥     | ٦٦٣٧     | ٧٧٣٣     | ٩٣٣٦     | ١٢١١٦    | ١٤٦٥٣    | ١٥٢٤٣    | ١٨٠١٨    | ١٩١٤٠         |
| الدول الصناعية (١)  | ( ٤٤٧٠ ) | ( ٥٠٥٩ ) | ( ٥٦٠٠ ) | ( ٦٥٨٠ ) | ( ٨٦٧٢ ) | ( ٩٧٤٦ ) | ( ٩٥٧٥ ) | ( ٩٧٩٤ ) | ( ١٠١٨٧ )     |
| الولايات المتحدة    | ٢٢٥٤     | ١٦٨٤     | ١٥٧١     | ١٤٤٩     | ١٢١٥     | ١٢١١     | ١١٩٢     | ١٢١٢     | ١٣١٥          |
| بريطانيا            | ٣١١      | ٣١٥      | ٢٤٢      | ٢٨٣      | ٦٠٦      | ٥٢٠      | ٥٣٦      | ٥٦٧      | ٥٣١           |
| الدول الأوروبية     | ١٥٩٦     | ٢٦١٤     | ٣١٩١     | ٣٨٩٦     | ٤٩١١     | ٥٧١٦     | ٦٣٥٤     | ٦٣٣٥     | ٦٧٠٣          |
| كندا                | ٢٠٤      | ٢٦٠      | ٣٠٥      | ٤٦٨      | ٥٢٥      | ٥٥٧      | ٤٧٨      | ٤٧٦      | ٤٤٨           |
| اليابان             | ١٠٦      | ٢٠٦      | ٢٩١      | ٤٨٤      | ١٤١٥     | ١٦٩٢     | ١٠١٥     | ١١٠٤     | ١١٤٠          |
| دول متقدمة أخرى (ب) | ( ٣٤٣ )  | ( ٦٠٣ )  | ( ٧٢٥ )  | ( ٨٥٣ )  | ( ١٢٢٢ ) | ( ١٩٣٦ ) | ( ٢٠١٤ ) | ( ١٧٣١ ) | ( ١٦٧٠ )      |
| الدول النامية (ج)   | ( ٩٤٢ )  | ( ٩٥٥ )  | ( ١٤٨ )  | ( ١٨٩٣ ) | ( ٢٢٣٢ ) | ( ٢٩٧١ ) | ( ٣٦٥٤ ) | ( ٦٤٩٣ ) | ( ٧٢٨٣ )      |
| الدول النامية       |          |          |          | ٥٢٢      | ٨٠١      | ١٠٢٤     | ١٢٣٨     | ٣٩١٢     | ٤٦٨٢          |

المصدر : IMF. International Financial Statistics

(٥) لا تشمل دول التخطيط المركزي .

جدول رقم ( ٣ )  
تطور التجارة الدولية  
المسلات

« بليون دولار »

|      | ١٩٧٤ | ١٩٧٣ | ١٩٧١ | ١٩٦٨ | ١٩٦٣ | ١٩٥٨ | ١٩٤٨ |                    |
|------|------|------|------|------|------|------|------|--------------------|
| ٧٧٣٩ | ٥١٢٥ | ٢١٢٣ | ٢١٢١ | ١٢٥٤ | ٩٦١  | ٥٣٨  |      | المسلم             |
| ٥٤٣٥ | ٤٠٦٧ | ٤٥٠٩ | ١٦٨٤ | ١٠٣٩ | ٧١٢  | ٣٦٦  |      | الدول المتقدمة     |
| ٢٣٠٤ | ١٠٥٨ | ٦٢٣  | ٤٣٧  | ٣١٥  | ٢٤٩  | ١٧٢  |      | الدول النامية (٤٦) |
| ٩٧٠١ | ٧٠٠٢ | ٤٣٥  | ٣٤٢  | ٢٣١  | ١٧٨  | ١٢٥  |      | الولايات المتحدة   |
| ٢٨٦  | ٣٠٣٥ | ٢٢٤  | ١٥٤  | ١١٨  | ٩١   | ٦٣   |      | بريطانيا           |
| ٢٣٦٧ | ١٨٠٦ | ١٠٦٤ | ٦٧٥  | ٢٨١  | ٢٣٨  | ٦٩   |      | دول السوق          |
| ٥٥٥  | ٣٦٩  | ٢٤٠  | ١٣٠  | ٥٥   | ٢٩   | ٠٣   |      | الاوروبيات         |
| ٢٢٨  | ٢٥٢  | ١٧٦  | ١٢٦  | ٦٥   | ٥٤   | ٣١   |      | البلدان            |
|      |      |      |      |      |      |      |      | كندا               |

المصدر : UN. Statistical Yearbooks and Monthly Bulletins of Statistics.

(٤٦) تعكس الزيادة الكبيرة في الصادرات في سنة ١٩٧٣ ، وبمقدار اوسع سنة ١٩٧٤ ، ارتفاع اسعار النفط ، وبعض المواد الأولية الاخرى .

يتبع ما قبله .....

جدول رقم ( ٣ )

تطور التجارة الدولية

الواردات

« بليون دولار »

| المعالم                | ١٩٤٨ | ١٩٥٨ | ١٩٦٣ | ١٩٦٨ | ١٩٧١ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ |
|------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| الدول المتقدمة         | ٤١٢  | ٧٣٩  | ١١٠٨ | ١٧٩٤ | ٤٦٤٧ | ٤٣٠٢ | ٦١٢٣ |
| الدول النامية          | ١٨٦  | ٢٧٦  | ٣٢٧  | ٤٥٤  | ٦٣٣  | ٩٦٧  | ١٥٥٤ |
| الولايات المتحدة       | ٧٢   | ١٣٣  | ١٧١  | ٣٣١  | ٤٥٥  | ٦٨٧  | ١٠٧١ |
| بريطانيا               | ٨١   | ١٠٣  | ١٣٥  | ١٨٩  | ٢٤٠  | ٣٨٨  | ٥٤١  |
| دول اسواق<br>الاوروبية | ١١٢  | ٢٤٢  | ٤١٣  | ٦٦٤  | ١٠٥٨ | ١٧٦٢ | ٢٣٨٨ |
| اليابان                | ٠٧   | ٣٠   | ٦٧   | ١٣٠  | ١٩٧  | ٣٨٣  | ٦٢١  |
| كندا                   | ٢٦   | ٥٢   | ٦١   | ١١٤  | ١٥٥  | ٢٣٣  | ٣٢٣  |

المصدر : UN. Statistical Yearbooks and Monthly Bulletins of Statistics.

$$\begin{array}{c} \wedge \\ \vee \end{array}$$

• الهند ، باكستان ، بنغلاديش



## جدول رقم ( ٥ )

احتياطي الذهب الرسمي : نموه وتوزيعه ( بليون وحدة حقوق سحب خاصة )

| سنتين<br>١٩٧٥ | ١٩٧٣ | ١٩٧١ | ١٩٧٠ | ١٩٦٥ | ١٩٦٠ | ١٩٥٥ | ١٩٥١ | بيان             |
|---------------|------|------|------|------|------|------|------|------------------|
| ٣٥٧٠          | ٣٥٨٠ | ٣٦١٠ | ٣٧١٩ | ٤١٨٥ | ٣٨٠٥ | ٣٥٤٥ | ٣٣٩٣ | المعالم (٤٧)     |
| ٩٦٢           | ٩٦٦  | ١٠٢١ | ١١٤٩ | ١٤٠٧ | ١٧٨٠ | ٢١٧٥ | ٢٢٩٠ | الولايات المتحدة |
| .....         | ٠٧٤  | ٠٧٨  | ١٣٥  | ٢٢٧  | ٢٨٠  | ٢٠٥  | ٢٢٠  | بريطانيا         |
| ١٣٩٣          | ١٣٩٣ | ١٣٩٥ | ١٣٦٩ | ١٤٨٦ | ٩٤٥  | ٤٠٣  | ١٩٠  | دول السوق        |
| ٠٧٧           | ٠٧٧  | ٠٧٩  | ٠٧٩  | ١١٥  | ٠٨٩  | ١١٣  | ٠٨٠  | الاوروبية        |
| ٠٧٤           | ٠٧٤  | ٠٦٨  | ٠٥٣  | ٠٣٣  | ٠٢٥  | ٠٠٢  | ٠٠١  | كندا             |
| ١٠٦٤          | ٩٩٦  | ٩٦٩  | ٩٣٤  | ٩١٧  | ٦٨٦  | ٦٤٧  | ٦١٢  | اليابان          |
|               |      |      |      |      |      |      |      | باقي الدول       |

المصدر : IMF. International Financial Statistics.

(٤٧) لا تشمل دول التخطيط المركزي .

**جدول رقم (٦)**  
**مصادر السيولة الدولية ( بليون وحدة حقوق سحب خاصة )**

| الجموع | مصرف<br>إجنبي | الاحتياطي<br>في الصندوق | حقوق<br>سحب خاصة | ذهب  | نهاية السنة |
|--------|---------------|-------------------------|------------------|------|-------------|
| ٤٧٢٦   | ١٤٢٣          | —                       | —                | ٢٢٢٢ | ١٩٤٥        |
| ٥٠٧    | ١٥٨           | ١٧                      | —                | ٢٢٢٩ | ١٩٥١        |
| ٥٥٨    | ١٨٥           | ١٩                      | —                | ٢٥٤٤ | ١٩٥٥        |
| ٦١٨    | ٢٠٢           | ٢٢٦                     | —                | ٢٨٠  | ١٩٦٠        |
| ٧٢٤    | ٢٥٢           | ٤٤                      | —                | ٤١٨  | ١٩٦٥        |
| ٩٢٦    | ٤٥٦           | ٧٧                      | ٢١               | ٢٧٢  | ١٩٧٠        |
| ١٢١٥   | ٧٢٦           | ٦٤                      | ٦٤               | ٢٦١  | ١٩٧١        |
| ١٤٦٥   | ٩٤٩           | ٦٢                      | ٩٥               | ٢٥٨  | ١٩٧٢        |
| ١٥٢٦   | ١٠٠٠          | ٦٢                      | ١٠٦              | ٢٥٨  | ١٩٧٣        |
| ١٨٠٢   | ١٢٤٧          | ٨٩                      | ١٠٩              | ٢٥٧  | ١٩٧٤        |
| ١٩١٧   | ١٣٤٧          | ١١١                     | ١٠٢              | ٢٥٧  | (٤٨)١٩٧٥    |

المصدر : IMF, International Financial Statistics

(٤٨) حتى نهاية سبتمبر ١٩٧٥ .

**جدول رقم ( ٧ )**  
**أساليب أسعار الصرف السائدة في ٣٠ يونيه ١٩٧٥**

| نصيبها من التجارة الدولية | عدد العملات |                                                                                                            |
|---------------------------|-------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٦ر٤                      | ١١          | ١ - تعويم مستقل للعملات                                                                                    |
| ١٤ر٤                      | ٨١          | ٢ - عملات تتخذ من عملة أخرى معياراً وهي موزعة بين العملات التالية :                                        |
| ( ١٢ر٤ )                  | ( ٥٤ )      | الدولار الأمريكي                                                                                           |
| ( ٢٠ر٤ )                  | ( ١٣ )      | الفرنك الفرنسي                                                                                             |
| ( ١٦ر٤ )                  | ( ١٠ )      | الجنيه الاسترليني                                                                                          |
| ( — )                     | ( ١ )       | البيزيتا الإسبانية                                                                                         |
| ( — )                     | ( ٣ )       | الرااند الأفريقي                                                                                           |
| ١٢ر٤                      | ١٩          | ٣ - عملات تتخذ من مجموعة عملات معياراً : وتتوزع بين حقوق السحب الخاصة                                      |
| ( ٥ )                     | ( ٥ )       | عملات أخرى                                                                                                 |
| ( ٧٤ر٤ )                  | ( ١٤ )      |                                                                                                            |
| ٢                         | ٤           | ٤ - عملات تتبع الأسلوب رقم ( ٢ ) لكنها تغير من سعر الصرف كلما لزم بموجب معادلة خاصة ، كمؤثر للتضخم مثلاً : |
| ٢٣ر٢                      | ٧           | ٥ - تعويم مشترك للعملات على شكل مجموعة                                                                     |
| ٩٨ر٤                      | ١٢٢         | المجموع                                                                                                    |

المصدر : IMF. Annual Report, 1975

## الهوامش

- (١) انظر الجداول رقم ١ ، ٢ ، و ٣ في الملحق الاحصائي .
- (٢) انظر الجدول رقم (٤) في الملحق الاحصائي .
- (٣) انظر الجداول رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، و ٥ في الملحق الاحصائي .
- (٤) ليس بنا حاجة الى التأكيد أن النظام النقدي ككل متكامل قد انتهى في اغسطس سنة ١٩٧٣ . الا اذا اعتبرنا مبدأ سعر الصرف المستقر كأساس فإن نهايته الحتمية جاءت اثر التخفيض الثاني لسعر تعادل الدولار في ١٢ فبراير ١٩٧٣ .
- (٥) لقد كان عدد الدول المجتمة في مؤتمر برتون وودز آنذاك اربعا واربعين دولة .
- (٦) سنناقش موضوع حقوق السحب الخاصة في موضع لاحق .
- (٧) انظر الجدول رقم ٣ في الملحق الاحصائي .
- (٨) من الانجازات الاساسية التي حققها النظام ، تحقيق التعاون الدولي وجعل سعر الصرف مسئولية دولية ، فجنبنا بذلك العالم من التنافس في تخفيض اسعار الصرف ، وما يترتب عنها من آثار .
- (٩) انظر الجدول رقم ٦ ، في الملحق الاحصائي .
- (١٠) يمثل هذا الحد الفطاء الذهبي ، ويبلغ ربع اجمالي قيمة المصدر من دولارات ، ولا يجوز تجاوزه .
- (١١) لقد اجتمعت الدول الصناعية العشرة اثر ذلك في واشنطن في مارس ١٩٦٨ وانفتحت على حصر التعامل بالسعر الرسمي للذهب ، بين البنوك المركزية فقط ، بينما يترك امر تحديد السعر في القطاع غير الرسمي لقوى السوق . ويمثل هذا القرار خطوة في اتجاه تقليل دور الذهب النقدي (Gold-Demonitization)

(١٢) انظر :  
Meier, G.M., Problems of a World Monetary Order (New York, Oxford University Press, 1974) pp. 97-111.

(١٣) انظر :  
Schweitzer, p.p., "Bretton Woods Twenty-Five Years After", in International Financial News Survey, June 2, 1969.

(١٤) مثال ذلك تأخير تخفيض سعر تعادل الجنيه الاسترليني ، الذي خفض في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وكذلك الفرنك الفرنسي الذي خفض بعد مماطلات طال امدها سنة ١٩٦٩ ، وابلغ مثال بالطبع هو الظروف المحيطة بتخفيض سعر تعادل الدولار .

(١٥) لقد حذر النظام من الآثار السلبية لحركة رأس المال قصيرة الاجل ، ولم ينص على حريتها كبدلاً ، الا انه يبدو انها اكتسبت هذه الصفة عملياً .

(١٦) انظر :  
Meier, G.M., Problems of a World Monetary Order, p.p. 218-221.

(١٧) تسيطر كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على ٢١.٧٢ ٪ و ٩.١٢ ٪ من الاصوات ، وهذا يعني أن موافقتها على جميع القرارات التي تتطلب اغلبية ( ٨٠ ٪ ) أساسية ، خصوصاً الولايات المتحدة .

(١٨) لقد عدلت في سنتي ١٩٦٦ و ١٩٧٥ .

(١٩) انظر :  
IMF, "Compensatory Financing of Export Fluctuations" Sept. 1966.

(٢٠) انظر :  
IMF. Annual Report, 1975.

(٢١) انظر :  
IMF. Surveys, Oct. 13, 1975 & Jan. 5, 1976.

(٢٢) انظر :  
UNCTAD, An Integrated Program for Commodities; Compensatory Financing of Export Fluctuations, TD/B/C. 1/195 Dec. 16, 1975.

(٢٣) لقد أسس الصندوق بموجب قرار اتخذ عام ١٩٦٩ ، تسهيل آخر لتوفير التمويل اللازم للدول النامية للمساهمة في (International Buffer Stock Facility).  
IMF, Annual Report, 1975. انظر :

(٢٤) انظر :  
Lima Declaration and Plan of Action on Industrial Development and Co-operation.

وانظر أيضاً :  
U. N. General Assembly 7th. Special Session, A/Res/ 3362 (S-VII) on "Development and International Economic Co-operation," Sept. 19. 1975.

(٢٥) انظر :

Joint Economic Committee, Heaving Before the Subcommittee on International Exchange and Payments, 91st Congress, 1st Session, 1969, pp. 1-5, 16-19, 29-30.

(٢٦) أ - كان هذا الاجراء ايذانا بظهور منطقة سعر صرف ثابت ( مستقر ) في أوروبا .  
ب - لقد اتجهت اسعار الذهب الى الارتفاع خلال هذه الفترة ، اذ ارتفع سعر الاونس من ٤٢ دولار في ديسمبر سنة ١٩٧١ الى ٤٩ دولار و ٦٥ دولار في ابريل ويونيه سنة ١٩٧٢ على التوالي .

(٢٧) لقد تركزت المانيا الغربية ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، اللكسمبرغ والدنمرك (مجموعة الستة ) المحافظة على حدود تقلب اسعار الصرف المتفق عليها سابقا ( ١٢٥٪ ) فيما بينهم . وقرروا ايضا انشاء صندوق نقد احتياطي مشترك فيما بينهم .

(٢٨) انظر الجدول رقم ٧ في الملحق الاحصائي .  
تتبع الدول المتقدمة الاسلوبين ١ و ٥ في حين تتبع الدول النامية الاساليب الاخرى .

(٢٩) انظر الجدول رقم (٤) في الملحق الاحصائي .

(٣٠) انظر :

Meier, G. M., Problems of a World Monetary Order, PP. 235-250.

(٣١) لقد ورد ملخص لهذه المقترحات في :  
Joint Economic Committee Print, "International Payments Imbalances", Washington, D.C. 1961, pp. 14-18.

لقد ذهبت بعض المقترحات الى ابعاد من ذلك . فقد اقترح ترiffin (Triffin, R.) جمل السيولة مسئولية دولية ، وتغيير طبيعة مهام صندوق النقد وتحويله باتجاه بنك مركزي عالمي ، بالاضافة الى التخلص من دور العملات الوطنية في الاحتياطيات الدولية او كعميار للنظام .

انظر :

Triffin, R. Our International Monetary System: Yesterday, Today, and Tomorrow, (New York, Random House, Inc., 1968)

(٣٢) لقد شكلت مجموعة العشرة في اكتوبر سنة ١٩٦٣ . وتتكون من الولايات المتحدة ، كندا ، بريطانيا ، المانيا الغربية ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، ايطاليا ، السويد واليابان .

(٣٣) لقد حصل الاختلاف بين دول العملات الرئيسية المدنية ( الولايات المتحدة وبريطانيا ) من جهة وفرنسا ومجموعة السوق من جهة اخرى ، وذلك حول طبيعة ودور الاصل الجديد . اذ اصررت الدولتان على ان يكون دوره مساعدا مكملا ، وليس اصلا رئيسيا يحل محل العملات الوطنية في الاحتياطيات الدولية ، كما ارادت له الدول الاوروبية .

(٣٤) انظر :

Horsefield, J.K. (ed.), The International Monetary Fund, Vol. III : Documents (1968)

(٣٥) لقد كان نصيب الدول النامية مجتمعة ٢٥ ٪ في حين كان نصيب الولايات المتحدة وحدها ٢٥ ٪ أيضا .

أن حقوق السحب الخاصة، عبارة عن تيود في سجلات الصندوق ، تتيح لدول المعجز أن تسدد جزءا من مدفوعاتها ، وتتمتع دول الفائض التي يعينها الصندوق بقبول السداد بهذه الوسيلة ، بمقدار لا يتجاوز ضعف حصتهم من هذه الحقوق . وينبغي على دول المعجز ألا يقل ما بحوزتها من هذه الحقوق خلال فترة التوزيع عن ٣٠ ٪ من أصل التوزيع . وتعادل الوحدة من هذه الحقوق قيمة الدولار ذهبا قبل التخفيض . وقد تغير هذا المعيار في يوليو سنة ١٩٧٤ ، بحيث أصبح مجموعة من العملات المختلفة . يشترط فيها ألا يقل نصيب دولة العملة من الصادرات عن ١ ٪ في المتوسط خلال فترة خمس سنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٢ ، وهو معرض للتغير كل سنة أشهر .

(٣٦) انظر :

IMF, Reform of the International Monetary System, A Report by the Executive Directors to the Board of Governors, Washington, D.C. 1972.

(٣٧) اسست لجنة العشرين في ٢٦ يوليو ١٩٧٢ وتمثل فيها الدول كالتالي ( ٥٥ ٪ دول متقدمة ٤٥ ٪ دول نامية ) .

(Committee of the Board of Governors on Reform of the International Monetary System & Related Issues.)

IMF. Survey, Outline of Reform Supplement, June 17, 1974.

(٣٨) انظر :

(٣٩) نسب التمثيل في هذه اللجنة مطابقة لنسب التمثيل في لجنة العشرين .

(٤٠) لقد قام المديرين التنفيذيون بتنفيذ بعض التوصيات العاجلة ، كانشاء تسهيل للنقط ، ومؤشرات للتمويل ، ومعيار من مجموعة عملات لحقوق السحب الخاصة ، بالإضافة الى دعوة الاعضاء للموافقة على قرار يتعلق بعمليات الحساب الجاري ، وايضا الموافقة على تأسيس اللجنة .

(٤١) إن مسؤولية التعديل لا تقتصر فقط على دول المعجز ، بل تشاركها فيها دول الفائض أيضا .

(٤٢) انظر :

IMF. Survey "Article IV, The Proposed Exchange Arrangements", Jan. 14, 1976, pp. 20-21.

(٤٣) لقد ورد هذا الاتفاق ضمن اتفاقيات الذهب التي تهدف الى التقيص التدريجي لدور الذهب في النظام . واحتياطاً لردود الفعل التي قد تترتب على تنفيذ هذا الاتفاق ، فقد تم الاتفاق ايضا مع « مجموعة العشرة » على ، الامتناع عن تغيير سعر الذهب ، أو تغيير حجم الارصدة الذهبية الموجودة حالياً لدى الصندوق والسلطات النقدية في « مجموعة العشرة » وايضا التعهد باتباع اى قواعد اخرى يتفق عليها ، كما اتفق على مراجعة هذه الترتيبات بعد انقضاء سنتين ، ويقرر اذا لزم تعديلها أو انتهاءها . وبالنسبة للذهب المتبقى فانسه يخضع لقرارات الصندوق ، التي يجب أن تتم بموافقة ٨٥ ٪ من الاصوات .

انظر :

IMF. Survey, "The Gold Agreements" Jan. 19, 1976, p. 19.

(٤٤) ان اجراء زيادة السحب من الصندوق الى ١٤٥ ٪ ، اجراء مؤقت ينتهي لدى تطبيق الاتفاقية المعدلة . وقد وضع بند بيع الذهب موضع التنفيذ وذلك لطبيعته المعجلة .

